

خرجت من بيته بغير إذن أو امتنعته بها اجابتها الى الفراش ونحو ذلك وعظما بان يحرفها الله سبحانه وتعالى في كرهها ما وجب الله عليها من الحق والطاعة وما يحتملها من الاثم بالخالف والمعمية وما يسقط بذلك من المنفعة والكسوة وما يباح له من غيرها

وهي فان اصرت على النشوز بعد وعظما **هجرها في النسي** اي تركها في نفسها ما شاء من الزمان مادامت كذلك وهي **في الكفر** ثلاثه ايام فقط لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجلي المسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاثه ايام فان اصرت مع هجرها في المنع وهجرها في الكلام على ما هي عليه من النشوز **رض بها** اي رضت به **بغير رشده** اي عشرين ايام عشرة اموال لا فرقها **ومنع الزوج** اي ذلك اي من هذه الاشياء المذكورة ان كان مانعا **لغيرها** لان ذلك هو ما لا يظلمه مع منع حقا ويطلق للمرأة ان لا تغضب زوجها **كتاب الخلع** وهو مرق امرته بغيره ياخذها الزوج بالفاظ مختصة وانه اكرهت المرأة زوجها الخلع او خلتها او نقصت دينه او كبره او ضعفه ونحو ذلك وضافت انما يترك حقه فيباح لها ان تآله على عوض تفقد به بنفسها من ولو تسنى اجابتها الا ان يكون له اليها ميل وبهجه فيستحب صبرها وعدم اقتلها بها وان خالفت مع استقامتها الحالكه ووقع الخلع **رضه** وطه اية الخلع **سبعة** **الدول** ان يقع بين الزوج **بصريح طلقه** ما ان يتوكل فيه مسلما كان او ذميا بالتمام او غير ذلك من شياك او سفيها حرا او عبدا **ثاني** من شرط الخلع ان يكون **على رض** ولو كان العوض **حجرا** او كعلا بيدها

وهو اي النشوز من النشوز ما ارتفع من الدرهم فكلها ارتفعت ونحو ذلك مما يباح لها من غيرها بالنشوز بالشين والنشوز بالنشوز والصاد الموهله ثم على سبيل ما

وهو اي الخلع لا ينفذ حتى الى حكمها كمنها المنتهى

اما الكراهه فليثبت اياها امراته مسالمة في زوجها كطلاق من غير ما يباح في قولها كطلاق الخلع رواه الحسن بن الحسن بن الهيثم في كتابه النسي

ما بيدها وببيتها من دراهم او متاع فان لم يكن فله ثلثه ودرهم او ما يسمى متاعا كالمصية وان يكون العوض **من يبيع بده** لانه بدل مال في مقابلته ما ليس بماله ولا منفعة فصار كما لم يبيع به بل الوجوه واذا اشبه التبرع اعتبر فيه من بيده لهما يعتبر في التبرع من الطولخ والعقله وعدم الحجر ولا فرق في ذلك بين كونه من العوض **من اجبى او في زوجة لكن الوعظها** بان رضها بالضرع والتقنين عليها او منعها حقوقها من القسم والمنفعة ونحو ذلك **الطلاق** منه لم يبيع الخلع والعوض مردود الزوجية بحالها **الثالث** من شرط وط الخلع ان يقع **بغير رشده** اي لا يبيع الخلع على شرط كان به لست لي كذا فقد خلعتك **الرابع** من شرط وط الخلع ان يقع **على جميع الوجوه** بان يقول خلعتك او خلعت زوجتي **الخامس** من شرط وط الخلع ان لا يقع **حيلة** لا سقاط **من الطلاق** قال في المنتهى وشرطه ويحرم الخلع حيلة لا سقاط **عمن طلاق** ولا يبيع في المنتهى ولا يبيع والميل خلع لقل ما حرم الله تعالى قال في المنتهى **سادس** لابي الفاسي واقع في ذلك وفي واضح ان عقيل يستحب اعلام السلفي بده غير ان كان اهلا للرضعة كطالها النكاح من الربا فيرد الى من يرى التحلل للطلاق منه والخلع بعله ووقع الطلاق انتهى **السابع** من شرط وط الخلع ان لا يقع **بلفظ الطلاق** ربيع بلفظ الطلاق او بلفظ **رجعها** بل **بصيغة الموضوعه** من المتخالفين لا يحصل الخلع بمجرد ذلك **المسال** وقبوله من غير لفظ من الزوج **السابع** ان لا يكون **به** اي بالخلع **الطلاق** فتمت وتوفرت

وان قال او امرت الزوجها طلقته وانتهى من غيرها فكلها ارتفعت ونحو ذلك مما يباح لها من غيرها بالنشوز بالشين والنشوز بالنشوز والصاد الموهله ثم على سبيل ما

ومن شرط الخلع ان يقع **على** **الدول** ان يقع بين الزوج **بصريح طلقه** ما ان يتوكل فيه مسلما كان او ذميا بالتمام او غير ذلك من شياك او سفيها حرا او عبدا **ثاني** من شرط الخلع ان يكون **على رض** ولو كان العوض **حجرا** او كعلا بيدها